



مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

تقرير أسبوعي حول حماية المدنيين

16-20 كانون الثاني 2009

"لقد شاهدت جزء من الدمار. هذا مروع ومثير للقلق. هناك مشاهد تفجع القلب. لقد تأثرت وحزنت جدا لما شاهدته اليوم... يتوجب علينا أن نعيد الاحترام الأساسي للمدنيين. وفي الأماكن التي قتل فيها مدنيون، يجب إجراء تحقيق مفصل، وتفسير كامل، وحيثما هو ضروري، يجب أن تكون هناك مساءلة" كلمات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون، 20 كانون الثاني، 2009.

أحدث التطورات: 21-22 كانون الثاني، 2009

- نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جون هولمز وصل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بتاريخ 21 كانون الثاني ضمن بعثة لمدة خمسة أيام في المنطقة للنظر ومراجعة الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة بعد العملية العسكرية الأخيرة. بتاريخ 22 كانون الثاني، قام السيد هولمز بزيارة قطاع غزة والتقى مع السكان وطاقم الأمم المتحدة كجزء من طاقم تقييم الاحتياجات الإنسانية الذي تم تعيينه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون.

- أصيب أربعة فلسطينيين بتاريخ 22 كانون الثاني بفعل قذيفة أطلقت من قارب حربي إسرائيلي قبالة ساحل غزة. وكان القارب الحربي يطلق النار باتجاه الصيادين الفلسطينيين، طبقاً للتقارير. وفي صباح يوم الثاني والعشرين من كانون الثاني، اشتعلت النار بمنزل بسبب قذيفة أطلقت من قارب حربي إسرائيلي. لم تتحدث التقارير عن أية إصابات. وفي نفس اليوم، أطلق الجيش الإسرائيلي النار وجرح طفل شرق مدينة غزة بالقرب من الحدود.

إعلان وقف إطلاق النار في غزة: مقتل ما يزيد عن 1,300 فلسطيني

بعد أسابيع من الأعمال العدائية، أعلنت إسرائيل وقف إطلاق النار أحادي الجانب ليسري مفعوله بدءاً من الساعة الثانية بعد منتصف الليل يوم الثامن عشر من كانون الثاني. ولاحقاً في نفس اليوم، أعلنت حماس وفصائل ومجموعات فلسطينية أخرى (باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) عن وقف إطلاق النار أيضاً. وأعلنت إسرائيل سحب كامل قواتها من قطاع غزة وبدأ وقف إطلاق النار منذ 20 كانون الثاني.

ومنذ بدء العملية العسكرية الإسرائيلية بتاريخ 27 كانون الأول لغاية 19 كانون الثاني الساعة الرابعة عصراً، قتل 1,314 فلسطيني وجرح 5,300 شخص آخر، طبقاً لوزارة الصحة الفلسطينية في غزة. ومن مجموع هؤلاء، قتل 412 طفل و110 نساء. وعلى صعيد الجرحى، كان هنالك 1855 طفل جريح و795 إصابة في صفوف النساء. وقتل طفلان أيضاً بتاريخ 20 كانون الثاني بسبب انفجار مخلفات المتفجرات والقذائف في حي الزيتون في محافظة غزة. طبقاً لنجمة داوود الحمراء، قتل ثلاثة إسرائيليون مدنيون وجرح 182 شخص آخر، وقتل عشرة جنود إسرائيليون.

تشريد عشرات الآلاف

تشير تقديرات مركز الميزان لحقوق الإنسان انه تم تشريد ما يقرب من 90,000 شخص خلال العملية، بما يتضمن 50,000 طفل. وفي مرحلة تصاعد الأعمال العدائية، كانت الاونروا تدير 50 ملجأ طارئ لأكثر من 50,000 نازح. وقام الآلاف من الغزيين باللجوء والانتقال للإقامة مع الأقارب. وفرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الملاجئ للبعض، خاصة خلال ما وصفتها "ليلة الرعب"، بتاريخ

15 كانون الثاني، عندما اشتدت حدة المعارك. ولغاية مساء يوم العشرين من كانون الثاني، بقي في الملاجئ 18,035 نازح في 30 ملجأ من أصل 29,421 نازح بتاريخ 19 كانون الثاني.

متابعة لعملية القتل في حي الزيتون

بعد سريان مفعول وقف إطلاق النار، تمكن عاملو الإنقاذ من الوصول إلى حي الزيتون وانتشال جثث الفلسطينيين الذين قتلوا خلال النشاطات العسكرية الإسرائيلية هناك. وفي التقرير السابق (أنظر التقرير الأسبوعي، 1-8، 2009)، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية انه بتاريخ 5 كانون الثاني، ضربت القذائف الإسرائيلية منزل كان يضم أكثر من 100 فلسطيني كان قد تم تجميعهم طبقاً لأوامر من قبل الجيش الإسرائيلي. التقديرات الأولية تشير إلى مقتل ما يقرب من 30 شخص من القصف. وخلال التهدة لمدة ثلاث ساعات بتاريخ 7 كانون الثاني، تم انتشال بعض الجثث ونقل بعض المصابين إلى المستشفيات، بما فيه الجرحى الذين كان يعتقد أنهم قتلوا. وبالنظر إلى الوقت المحدود، لم يتمكن طاقم اللجنة الدولية للصليب الأحمر/جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من الوصول إلى كافة المنازل في تلك المنطقة. إن القيود التي فرضت على الوصول إلى تلك المنطقة لم تمكن من تأكيد عدد القتلى والجرحى. إن عملية انتشال الجثث والمعلومات التي جمعت بعد وقف إطلاق النار تؤكد الآن مقتل 22 فرد من عائلة واحدة، بما يتضمن تسعة أطفال وسبعة نساء. وقتل سبعة أعضاء آخرين من نفس العائلة، بما فيه ثلاثة أطفال، في نفس المنطقة خلال أحداث أخرى خلال العملية العسكرية.

الهجمات على طواقم ومرافق الأمم المتحدة

قرباً الساعة العاشرة صباحاً بتاريخ 15 كانون الثاني، ضربت قذائف إسرائيلية المبنى الرئيسي للاونروا مما أدى إلى جرح ثلاث أشخاص. وقد سببت القذائف حريقاً أدى إلى تدمير ورشة عمل والمخزن الرئيسي الذي كان يضم مئات الأطنان من اللوازم الإنسانية المعدة للتوزيع. وكان هناك ما يقرب من 700 فلسطيني في المبنى وقت الحادثة، ومن ثم تم إخراجهم إلى ملجأ قريب. وتحدث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون عن الهجوم على المبنى بوصفه "انه هجوم معيب وغير مقبول بتاتا على مبنى تابع للأمم المتحدة".

بتاريخ 17 كانون الثاني، ضربت عدة قذائف من الفسفور الأبيض ساحة مدرسة تابعة للأونروا في بيت لاهيا مما سبب رعب وإرباك في صفوف 1,600 مدني كانوا يتخذون من المبنى ملجأ لهم. وخلال عملية إخلاء المبنى، ضربت قذيفة الطابق الثالث من المدرسة مما أدى إلى مقتل اخوين، تبلغ أعمارهما 5 و 7، وإصابة 14 شخص آخر، بما فيه أم الطفلين. وطالبت الأونروا إجراء تحقيق في الحادثة.

ومنذ بداية العملية العسكرية الإسرائيلية بتاريخ 27 كانون الأول، تضرر ما يقرب من 50 مرفق تابع للأمم المتحدة، منها 28 مرفق تضرر خلال الأيام الثلاث الأولى من العملية. أفادت الأونروا أن خمسة من موظفيها، ومستفيد واحد من برنامج ايجاد فرص عمل، وثلاث متعاقدين مع الأونروا قتلوا، بالإضافة إلى جرح 11 موظف في الأونروا ومستفيدين من برنامج خلق الوظائف، وأربعة متعاقدين. وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى مقتل متعاقد واحد وإصابة اثنين آخرين.

وتم تدمير عيادة مدعومة من منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى تضرر العديد من مباني تابعة لمنظمات غير حكومية. وحصلت على الأقل أربعة أحداث إطلاق النار على أو بالقرب من قوافل مساعدات.

القوات العسكرية الإسرائيلية تعترف باستخدام الفسفور الأبيض

بعد ادعاءات من قبل منظمات حقوق الإنسان وخبراء آخرين، تحدثت الإعلام الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي اعترف باستخدام نوعين من الذخيرة التي تحتوي على الفسفور خلال العمليات في غزة. طبقاً لتقارير إعلامية، يقوم الجيش الإسرائيلي بالتحقيق في إساءة استخدام نوع من هذه الذخائر في بيت لاهيا. واتهمت مجموعات حقوق الإنسان القوات الإسرائيلية باستخدام الفسفور الأبيض في مناطق أخرى في القطاع أيضاً. إن استخدام مادة الفسفور ليس ممنوعاً بشكل واضح طبقاً للقانون الإنساني الدولي لكن يخضع لكافة مبادئ القانون الإنساني الدولي الذي يهدف إلى حماية السكان المدنيين. طبقاً لمجموعات حقوق الإنسان وبسبب حجم المنطقة المتضررة والآثار الصحية المدمرة، فإن استخدام هذه المادة في منطقة مكتظة بالسكان غير قانوني.

ويتحدث رئيس قسم الأسلحة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن مادة الفسفور الأبيض "يمكن أن تسبب جروح مخيفة ومؤلمة أو موت بطيء". وأفادت العديد من المستشفيات والعيادات في غزة أنه يتم معالجة المرضى الذين يعانون من أعراض حروق بالغة للجلد وصعوبة في التنفس وتشنجات في الحلق التي ربما كان سببها الفسفور الأبيض.

وهناك أيضا قلق بالغ تجاه تقارير تتحدث عن استخدام قذائف المدفعية 155 ملم من قبل الجيش الإسرائيلي خلال قصف المناطق الأهلة بالسكان في مدينة غزة. طبقا لمنظمة هيومان رايتس واتش، تؤثر هذه القذائف وتحدث دمارا بمسافة 300 متر حول المنطقة المستهدفة وبالتالي فان استخدامها في مثل هذه الظروف يشكل هجوما عشوائيا الممنوع بموجب القانون الإنساني الدولي.

هجمات على المرافق والطواقم الطبية وفرض قيود على وصول طواقم الإنقاذ

بتاريخ 15 كانون الثاني، قصف مستشفى القدس التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بقذائف إسرائيلية بينما كان المستشفى يوفر اللجوء إلى ما يقرب من 500 نازح فلسطيني. طبقا لمنظمة الصحة العالمية، تم تدمير المبنى الإداري وقسم الطوارئ ومحطات الإسعاف بشكل كامل. وتضرر سطح المستشفى والطابق العلوي والممر. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المستشفى من العمل. وفي نفس اليوم، تضرر مستشفى الوفاء لإعادة التأهيل ومستشفى الفتاة بسبب القصف الإسرائيلي. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أضرار أصابت 34 مرفق صحي (8 مستشفيات و26 عيادة للرعاية الصحية الأساسية) في الفترة بين 27 كانون الأول و20 كانون الثاني. وتفيد منظمة الصحة العالمية أيضا إلى مقتل 16 فرد من الطواقم الطبية وإصابة 22 فرد آخر وهم على رأس عملهم منذ 27 كانون الأول.

بتاريخ 16 كانون الثاني، قال السيد ماكسويل غيلارد، منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "إن وضع المستشفيات وأفراد الطواقم الطبية والجرحى في غزة مقلق جدا ويتدهور. يجب حماية المستشفيات والإبقاء على حياد هذه المؤسسات تحت كل الظروف. يجب توفير حرية الوصول للمدنيين والجرحى إلى الرعاية الطبية".

إن فرض القيود على وصول طواقم الإنقاذ والطواقم الطبية إلى الجرحى تعتبر مشكلة رئيسية خلال الأعمال العدائية، خاصة بعد إطلاق العملية البرية. إن القيود والمعوقات التي تواجه الطواقم الطبية عند محاولة إخلاء الجرحى أصبحت أكثر وضوحا عندما أعلن عن وقف إطلاق النار بتاريخ 18 كانون الثاني عندما تمكنت الطواقم من الوصول إلى مناطق لم تكن تستطيع الوصول إليها. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه خلال اليومين الذين تليا وقف إطلاق النار، تم انتشار 120 جثة من تحت الركام. والعديد من الجثث كانت في حالة متقدمة من التحلل مما شكل مخاطر صحية جدية. من الصعب تحديد عدد دقيق للناس الذي كان يمكن إنقاذ حياتهم في حال تم تسهيل الوصول إليهم لإحلالهم.

دمار واسع النطاق

في ظل تحسن فرص التحرك داخل القطاع، تتحدث التقارير عن دمار واسع النطاق للمنازل والبنية التحتية والطرق والدفينات الزراعية والمقابر والمساجد والمؤسسات الحكومية، خاصة في شمالي القطاع. تشير النتائج الأولية من جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى تدمير كامل لما يزيد عن 4,000 مبنى سكني وتدمير جزئي لما يقرب من 17,000 مبنى ووحدة سكنية. وأشار الجهاز أيضا إلى أضرار وتدمير لما مجموعه 23 مسجد و25 مدرسة، مستشفى وجامعة، و31 مقر أمني، و16 مبنى للوزارات و1,500 مصنع، ورشة عمل ومنشآت تجارية. ونركز أن هذه النتائج هي أولية، لكن تفاصيل الجهاز تتحدث عن أضرار وتدمير لبرجين و10 خطوط مياه وصرف صحي، و10 محطات توليد كهرباء و50 كم من الطرق. تقديرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني تتحدث عن خسائر اقتصادية ودمار أصاب البنية التحتية والمباني والضرر الذي أصاب مختلف النشاطات الاقتصادية حيث وصلت الخسائر إلى أكثر من 1,9 مليار دولار أمريكي.

أفاد العاملون في مركز الميزان إلى اختفاء أحياء سكنية بأكملها في شمالي غزة والضواحي الشرقية من مدينة غزة. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن عدد من المناطق، بما فيه أجزاء من بيت لاهيا، تبدو كأنها خرجت من هزة أرضية مدمرة - حيث لم يمكن التعرف على أحياء بأكملها. تم تسوية العديد من المنازل والبعض الآخر تقف على وشك الانهيار ويخشى الانتقال إليها. وتم تدمير طرق بأكملها مما جعل سير المركبات عليها مستحيلا. الأصدقاء والأقارب الذين لم يلتقوا لفترات طويلة عانقوا بعضهم عند عودتهم إلى منازلهم. والبعض الآخر كانوا يفتشون في الركام ويبحثون عن قطع الأثاث أو معدات المطبخ الممكن استخدامها.

تحسن فرص الوصول إلى الغذاء لكن الصعوبات ما زالت موجودة

3 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - OCHA

www.ochaopt.org ochaopt@un.org

صندوق بريد 38712، القدس الشرقية، هاتف رقم: (+972) 2-5825653/582996، فاكس: (+972) 2-5825841

استمرت المصاعب في الوصول إلى الغذاء خلال فترة التقرير. الوصول إلى المحال التجارية تحسن بعد الانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية لكن الناس ما زالوا يواجهون مصاعب بسبب نقص السلع الغذائية في الأسواق وارتفاع الأسعار ونقص السيولة النقدية. في الفترة بين 27 كانون الأول و20 كانون الثاني، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع 3,885 طن من الغذاء في غزة حيث وصلت هذه الكميات إلى 158,000 مستفيد (43% من مجموع المستفيدين في الأوضاع العادية). وتم الوصول إلى 40,000 فلسطيني آخر عبر توزيع الخبز الطارئ في بيت حانون وبيت لاهيا ووجبات جاهزة إلى 13 مستشفى، وبسكويت عالي السعرات لدى مراكز الأونروا للتوزيع.

الصحة

ما زالت المستشفيات تعاني من تدفق أعداد كبيرة من الجرحى وتعاني الطواقم الطبية من ضغط شديد خلال فترة التقرير، بما يتضمن الفترة بعد وقف إطلاق النار. حذرت منظمة الصحة العالمية من خطر انتشار الأوبئة بسبب عدم انتشار الجثث وتدفق مياه الصرف الصحي في بيت حانون وبيت لاهيا.

وبعد وقف إطلاق النار، تم استئناف خدمات التطعيم والرعاية للنساء الحوامل والتعامل مع المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة في 50 عيادة للرعاية الصحية الأساسية، بالإضافة إلى استئناف خدمات المختبرات وطب الأسنان. خدمات التثقيف استؤنفت في كافة العيادات. التحويلات الداخلية بين عيادات الرعاية الصحية الأساسية والمستشفيات استؤنفت للحالات الحرجة فقط.

الكهرباء

منذ بداية فترة التقرير، لا تحصل معظم العائلات على الكهرباء بسبب الأضرار التي أصابت الشبكة إلا أن إمداد الطاقة تحسن بسبب الإصلاحات والتشغيل الجزئي لمحطة غزة للطاقة. طبقاً لشركة غزة لتوزيع الكهرباء، 40% من السكان لا يحصلون على الكهرباء. أما بقية السكان (60%) فهم يحصلون على الكهرباء بشكل متقطع. الحاجة إلى قطع الغيار ومعدات أخرى تتمتع بالأولوية من أجل السماح لشركة غزة لتوزيع الكهرباء بإصلاح الأضرار. الطواقم الفنية التابعة لشركة غزة لتوزيع الكهرباء تعمل منذ 18 كانون الثاني لتقييم وإصلاح الأضرار التي أصابت شبكات الكهرباء.

المياه والصرف الصحي

ما يقرب من 500,000 فلسطيني في القطاع لا يحصلون على المياه منذ بدء فترة التقرير الحالي حيث لم تتسلم مصلحة مياه البلديات الساحلية الموافقة لإصلاح الأضرار في شبكات المياه والصرف الصحي. لغاية 18 كانون الثاني، هناك 100,000 فلسطيني ممن يحصلون على المياه بسبب الاستئناف الجزئي لتوفير الطاقة، وتوفير الوقود من قبل مصلحة مياه البلديات الساحلية لبعض آبار المياه، وتوزيع مياه الشرب من قبل عدة منظمات غير حكومية. الطواقم الفنية التابعة لمصلحة مياه البلديات الساحلية تعمل منذ 18 كانون الثاني لتقييم وإصلاح الأضرار في شبكات المياه والصرف الصحي التي تضررت بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية. (لمزيد من التفاصيل حول المياه وقضايا الصرف الصحي، الرجاء العودة إلى تقرير محدث ميداني عن غزة من منسق الشؤون الإنسانية، متوفر على: <http://www.ochaopt.org>)

السيولة النقدية

استمرت القيود على عمليات تحويل العملة بين البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية والمصارف النظيرة في غزة خلال فترة التقرير. وقد منعت هذه القيود السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من دفع الرواتب الضرورية حالياً والمخصصات إلى موظفي السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى منع البنوك من العمل. وقد أدت القيود أيضاً إلى منع دفع الرواتب إلى طواقم الأونروا، بالإضافة إلى دفعات المساعدات النقدية للمعوزين في غزة (94,000 مستفيد).

المعابر

في الفترة بين 16 و20 كانون الثاني، دخل ما مجموعه 466,5 شاحنة، بما فيه 293,5 شاحنة إلى منظمات المساعدات الإنسانية، عبر معبر كيريم شالوم في حين دخل 29 شاحنة من الوقود الصناعي إلى محطة الطاقة عبر معبر كيريم شالوم وناحل عوز. إضافة إلى ذلك، تم تحويل 405 أطنان من غاز الطهي من ناحل عوز و189 شاحنة من القمح وعلف الماشية عبر الناقل الألي على معبر كارني.

4 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - OCHA

www.ochaopt.org ochaopt@un.org

صندوق بريد 38712، القدس الشرقية، هاتف رقم: (+972) 2-5825653/582996، فاكس: (+972) 2-5825841

بتاريخ 18 كانون الثاني، تم ضخ 90,000 لتر من الوقود إلى نقطة غزة للتعبئة عند ناحل عوز. وخلال نفس الفترة، دخل 44 طبيب، و16 سيارة إسعاف وطواقم طبي مكون من 27 فرد و28 شاحنة من المساعدات الطبية، بالإضافة إلى 213 طن من اللوازم الطبية إلى غزة عبر معبر رفح. تم إخلاء 58 حالة طبية من غزة عبر معبر رفح.

المعدل اليومي من الشاحنات التي دخلت غزة في الفترة 16-20 كانون الثاني كان 137¹ - أي ستة أضعاف المعدل اليومي من الشاحنات في 23 تشرين الثاني، 2008. وهذا الرقم عبارة عن جزء بسيط من المعدل اليومي الذي دخل خلال شهر كانون الأول من عام 2005 أي ما قبل الانتخابات التشريعية عندما كان يدخل بشكل يومي 631 شاحنة إلى غزة في اليوم. وفي أيار 2007، أي ما قبل سيطرة حماس على قطاع غزة، انخفض الرقم إلى 475 شاحنة في اليوم.

الخسائر البشرية في الضفة الغربية؛ استمرار الاحتجاجات ضد العملية الإسرائيلية في غزة

قتل طفل فلسطيني وأصيب 40 فلسطيني آخر (بما فيه 13 طفل و8 نساء) خلال العنف الإسرائيلي-الفلسطيني في الضفة الغربية في الفترة 14-20 كانون الثاني. غالبية الإصابات حصلت خلال التظاهرات: قتل طفل في الخامسة عشرة من عمره وجرح 16 مواطن آخر (بما يتضمن 4 أطفال و5 نساء) خلال تظاهرات احتجاج ضد الهجوم على غزة. وقد قتل الطفل عندما أطلق الجنود الإسرائيليون النار على الفلسطينيين الذين القوا الحجارة في المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2). وجرح 7 ذكور، من ضمنهم طفل، عندما أطلقت العيارات المعدنية عليهم في نفس الحادثة. إضافة إلى ذلك، أصيب 18 فلسطيني (بما فيه 8 أطفال) خلال تظاهرات مانهضة للجدار. فيما اعتدى الجيش الإسرائيلي 6 فلسطينيين آخرين خلال أحداث متفرقة في هذا الشهر.

وخلال نفس الفترة، أشارت التقارير إلى إصابة ثلاثة رجال شرطة إسرائيليون خلال تظاهرات احتجاج ضد العملية العسكرية في غزة، وأصيب مستوطن إسرائيلي بعد أن أطلقت النار عليه بالقرب من مستوطنة كوخاف هاشاهر في محافظة رام الله. أشارت التقارير الإعلامية الإسرائيلية أنه أصيب عندما أطلقت النار عليه من مركبة تحمل لوحة تسجيل فلسطينية.

توقيف امرأة حامل تعاني من آلام المخاض لمدة ساعتين عند حاجز عسكري في القدس الشرقية

خلال فترة التقرير، تم إعاقة امرأة حامل في الخامسة والعشرين من عمرها من بلدة العيسوية (القدس) من قبل الجنود على حاجز الزعيم العسكري الذي يسيطر على حرية العبور إلى القدس الشرقية عبر الجدار. المرأة التي تحمل بطاقة هوية القدس كانت تسافر في مركبة تحمل لوحة تسجيل إسرائيلية وقد تم إعلام الجنود على الحاجز أنها تعاني من آلام المخاض. طبقاً لإفادة المرأة، تم إعاقتها مدة ساعتين مما أدى إلى نزول ماء الرأس. وبعد أن أطلق الجنود سراح المركبة، وضعت المرأة مولودها وهي في طريقها إلى المستشفى حيث تم إدخالها بسرعة إلى قسم الطوارئ.

السلطات الإسرائيلية تغلق منزل عائلة المهاجم الفلسطيني

قامت السلطات الأمنية الإسرائيلية بإغلاق طابقين (مساحة 150 متر مربع لكل طابق) من مبنى مكون من أربع طوابق في القدس الشرقية مملوك لعائلة علاء أبو دهيم الذي نفذ الهجوم في آذار 2008 على مدرسة دينية يهودية في القدس الغربية (مما أدى إلى مقتل ثمان إسرائيليين، من ضمنهم أربعة أطفال، بالإضافة إلى مقتل منفذ الهجوم). وقامت القوات الإسرائيلية بإغلاق النوافذ والأبواب بالإسمنت بعمق متر واحد. جاءت عملية إغلاق المنزل بعد صدور قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية برفض الالتماس الذي تم تقديمه ضد إغلاق الطابقين في بداية شهر كانون الثاني 2009. (أنظر التقرير الأسبوعي، 1-8 كانون الثاني، 2009). إغلاق المنزل أدى إلى تشريد 20 فلسطيني.

تجريف الأراضي من قبل المستوطنين وأحداث مرتبطة بها في محافظة نابلس

تحدثت التقارير عن ارتفاع حدة التوتر في شمالي الضفة الغربية بعد أن قام مستوطنون إسرائيليون بتجريف أراض في قرية قريوت (نابلس) من أجل بناء طريق يربط مستوطنة شيلو ومستوطنة إيلي. بتاريخ 14 كانون الثاني، دخل الجيش الإسرائيلي إلى قريوت وحدثت اشتباكات بين ملقي الحجارة الفلسطينيين والجنود. وخلال الحادثة، هاجم الجيش الإسرائيلي ثلاث نساء واعتقلوا شخصين. حصلت الحادثة بعد أن ألقى الشبان الفلسطينيون الحجارة باتجاه المستوطنين الإسرائيليين الذين كانوا يجرفون الأرض. بتاريخ 15

¹ هذا الرقم لا يتضمن البضائع إلى تدخل عبر رفح وغاز الطهي عبر معبر ناحل عوز.

كانون الثاني، قام مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة إيلي بإطلاق النار على رئيس مجلس بلدي قرية قريوت وعضوين من منظمة حقوق إنسان إسرائيلية بينما كانوا في طريقهم إلى المنطقة. لم تتحدث التقارير عن أية إصابات.

الضفة الغربية: مصادرة الأراضي وقيود على حرية التحرك والوصول

أصدرت السلطات الإسرائيلية أمري مصادرة أراض في محافظة بيت لحم: أمر مصادرة 13,4 دونم من أراض في بلدة حو سان لصالح بناء الجدار؛ والأمر الثاني لمصادرة 10,2 دونم من أراض في قرية نحالين بهدف ترصيف طريق عسكري.

خلال فترة التقرير، فرضت السلطات الإسرائيلية إغلاقاً شاملاً على الضفة الغربية بتاريخ 16-17 كانون الثاني مما منع الفلسطينيين من حملتي التصاريح سارية المفعول من دخول القدس الشرقية وإسرائيل، باستثناء الحالات الطبية الطارئة والعاملين في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. في شمالي الضفة الغربية، قضت أربعة مناطق سكنية فلسطينية (تعداد سكان إجمالي 11,500 نسمة) 40 ساعة تحت نظام منع التجوال بعد حادثة إلقاء حجارة (على المركبات الإسرائيلية والجدار) وحادثة إطلاق النار على مركبة إسرائيلية.

خلال نفس الفترة، قام الجيش الإسرائيلي بإعادة إقامة ستة حواجز كان قد أزالها في كانون الأول 2008 في منطقة المسافرين يطا (الخليل).

وفي محافظة الخليل، وبتاريخ 19 كانون الثاني، أصدرت السلطات الإسرائيلية أمر عسكري يشير إلى وجوب الفلسطينيين الحصول على تصريح صادر عن إسرائيل من أجل الوصول إلى منطقة ما بعد حاجز بيت ياطر الذي يقع جنوب يطا (الخليل) على مسار الجدار. وجاء ذلك بعد إعلان السلطات الإسرائيلية المنطقة بين الجدار والخط الأخضر في محافظة الخليل على أنها منطقة عسكرية مغلقة طبقاً لتقارير في الأسبوع الماضي.